ما هو الحصول على الأراضي؟

ما هي الحقوق في الأرض؟

يمنح الحصول على الأراضي الحقّ في القيام ببعض الأشياء الخاصة بالأرض. ومن تلك الحقوق:

- استخدام الأرض (أو عدم استخدامها)؛
- اتخاذ قرار حول كيفية استخدام الأرض؛
- الانتفاع مما تنتجه الأرض (مثلاً غذاء، مأوى، أرباح)؛
- إبعاد أشخاص معيّنين عن الأرض؛
- نقل الحقوق في الأرض كهبة أو إرث أو عن طريق البيع أو الإجارة؛
- استخدام الأرض كضمانة للقروض؛
- استخدام موارد أخرى متصلة بالأرض.

والحصول على الأراضي لا يقتصر على مسألة الملكيّة فحسب. إذ قد تكون هناك حقوق عديدة في قطعة أرض لأشخاص مختلفين يشكلون معاً حزمة مركّبة من الحقوق تماماً كحزمة من العيدان. والحقوق المختلفة في قطعة أرض ما، كالحق في استخدام الأرض عن طريق الإيجار أو الحق في اجتياز الأرض أو الحق في استخدام ثمار بعض الأشجار فيها، أشبه بعيدان في حزمة.

ومن شأن الحقوق في الأرض أن تحسّن الوضع الاجتماعي والاقتصادي لصاحب الحقّ. كما أنها قد تجلب معها منافع أخرى كالمشاركة في المجالس المحلية أو الانتخابات أو المدارس والحصول على الإئتمانات والمدخلات التكنولوجية والتدريب .

ما هي نظم حيازة الأراضي؟

ترعى نظم خاصة بحيازة الأراضي الحصول على الأراضي والمنافع المترتّبة عنها. وتحدد هذه النظم الحقوق الممكنة وكيفيّة توزيعها بين الأفراد والمجموعات.

وتحدد نظم حيازة الأراضي أيضاً مسؤوليات الأفراد تجاه أرضهم والقيود التي قد تفرض عليها. فالحق مثلاً في استخدام مياه جدول يجتاز الأرض قد يشمل مسؤولية تأمين مياه نظيفة إلى المستخدمين في الأسفل وقد يحدّ من إمكانية جلب المياه في مواسم معيّنة فقط لا غير.

وقد تطوّرت نظم حيازة الأراضي بما يتماشى مع الاحتياجات والقيود المحددة في كل مجتمع من المجتمعات. هذا ما يفسّر اختلاف النظم باختلاف الأماكن الموجودة فيها، حتى داخل البلد الواحد، تبعاً للسياق الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي والمؤسسي. وتتسم نظم حيازة الأراضي أيضاً بديناميتها وبتغيرها مع الوقت كي تواكب الظروف المستجدّة.

كيف توزّع الحقوق في الأرض ضمن المجتمع الواحد؟

تعكس قواعد حيازة الأراضي تركيبة السلطة والمنافع في المجتمع المعني. فأولئك الذين لا يملكون الأراضي أو الذين يتمتعون بحقوق محدودة للحصول عليها هم عادة ممن لا نفوذ لهم. وقد لا يكون تفاوت الحقوق جلياً للوهلة الأولى في القواعد. فعلى سبيل المثال في النظام الخاص بموارد الأملاك العامة قد يسود انطباع بأنّ جميع أفراد المجتمع المحلي يتمتعون بحقوق متساوية؛ إلا أنّ فحصاً دقيقاً للمسألة قد يظهر وجود اختلافات بين الرجل والمرأة.

وفي بعض المجتمعات، لا يجوز للمرأة أن تكون صاحبة حق في الأرض بمعزل عن زوجها أو عن أقربائها الذكور. وتختلف في معظم الأحيان حقوقها عن حقوق الرجال.

وتوجد في العديد من البلدان تشريعات أو دساتير تعترف بتساوي الحقوق بين الرجل والمرأة، بما فيها الحقوق في الأرض. إلا أنّ القواعد الرسمية قد لا تطبّق دائماً عند الممارسة الفعلية.

هكذا ورغم تشريع الحقوق المتساوية، قد لا تزال بعض المجموعات كالنساء في الريف في موقع متخلّف للدفاع عن حقوقها. وقد يكون هناك نقص في الوعي أو القدرة أو الرغبة تجاه تطبيق وتنفيذ القواعد القانونية الرسمية على مختلف المستويات، لا سيما المتعلق منها بالفئات الأضعف مالياً أو سياسياً أو في حال وجود تعارض بين الأعراف المحلية والتشريعات.

وقد تؤدي التغييرات في طرق حصول الأشخاص على الأراضي إلى تغيير تركيبة النفوذ داخل الأسرة أو المجتمع المحلي أو البلد نفسه. وقد يتعارض تشجيع المساواة بين الجنسين بشكل مباشر مع "طريقة التصرّف المعهودة".

ومن المتوقع أن تستمرّ الممارسات التقليدية ما لم يتغيّر سلوك شريحة كبرى من السكان وذلك أياً تكن صيغة السياسات الجديدة أو تطبيق التشريعات الجديدة. وإنّ المطالبة بحقوق أكثر مساواة للحصول على الأراضي عنصر هام في أي جهود ترمي إلى تحويل المؤسسات والممارسات المرتبطة بالحصول على الأراضي.